

ليس بالدعم وحده تنمو الصادرات



◀ عبد الفتاح الجبالي

من الأمور المهمة التي جاء بها البيان المالي الذي ألقاه وزير المالية أمام البرلمان، والخاص بمشروع الموازنة العامة للدولة عن العام المالي 2019/2020 ما أشار إليه من زيادة قيمة الدعم الموجه للصادرات من 4 مليارات جنيه في موازنة العام الحالي الى 6 مليارات في مشروع موازنة العام المقبل، بزيادة نحو 50%، بينما وعلى النقيض من ذلك تم تخفيض العديد من بنود الدعم الأخرى بنسب متفاوتة كان اكبرها في الكهرباء بنسبة 75%، والمواد البترولية بنسبة 41% تقريبا ، وكذلك السلع التموينية بنسبة 3.3% هذا مع ملاحظة ان المنصرف الفعلي على هذا البرنامج قد انخفض من 3300 مليون جنيه عام 2016\2017 الى 2305 ملايين عام 2018/2017 استحوذت الصناعات الهندسية على 16% منه، والخضر والفاكهة على 15%، والصناعات الغذائية 14%، والكيمياويات 9%، والملابس الجاهزة، 7%، والغزل والمنسوجات 5%، والمفروشات 4% ومن المفارقات ان معظم صادرات هذه الأصناف قد انخفضت خلال العامين المذكورين، وهنا نتساءل هل المطلوب الاستمرار في السياسة الحالية لدعم الصادرات على الوضع الحالي وزيادة المبالغ الموجهة إليها، أم من الأفضل توجيه هذه الأموال الى بنود أخرى في الدعم؟ وهل هذه السياسة تسهم وبحق في زيادة الصادرات؟

هذا القطاع يعد المستفيد الأكبر من السياسة الاقتصادية الحالية خاصة التخفيض الذي حدث في الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية، حيث كان من المفترض ان يحدث أثارا إيجابية على حجم وقيمة الصادرات، وبالتالي خفض العجز في الميزان التجاري المصري وهو ما لم يحدث، إذ انه ووفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فان قيمة الصادرات ارتفعت من نحو 23 مليار دولار عام 2016 الى 26 مليارا عام 2017 ونحو 29 مليارا عام 2018، وفي مقابل ذلك انخفضت الواردات المصرية من 71 مليارا الى 67 مليارا قبل ان ترتفع الى 81 مليارا خلال السنوات الثلاث على الترتيب وبالتالي ارتفع العجز في الميزان التجاري الى 51 مليار دولار عام 2018 فرغم زيادة الدعم الموجه للصادرات وكذلك التخفيض الكبير في قيمة الجنيه المصري، الا انهما لم يؤديا الى النتائج المرجوة منهما، بل إن مصر مطالبة بتحقيق معدل نمو في الصادرات 35% سنويا لمدة خمس سنوات، من اجل استعادة نصيبها في حجم الصادرات العالية عام 1980.

فمع تسليمنا الكامل بأهمية قضية التصدير كأحد العوامل الحاكمة للسياسة الاقتصادية المصرية خلال الفترة المقبلة، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار عجز السوق المحلية وحده عن تحقيق هدف النمو المتواصل، حيث لا يوفر الطلب الفعال المناسب والقادر على القيام بدور محرك للنمو، وبالتالي فإن التوسع في الصادرات عموماً والصادرات غير التقليدية على وجه الخصوص، يعد عاملاً أساسياً للنمو وامتصاص البطالة. وهو ما لن يتأتى إلا عبر استخدام جميع أدوات السياسة الاقتصادية ومن ضمنها الصادرات. ولكن يظل التساؤل هو هل البيئة الاقتصادية مهيأة لهذه المسألة؟ وماهي السياسات المطلوبة في المديين القصير والمتوسط حتى تستطيع مصر فتح آفاق جديدة أمام صادراتها ورفع قدرتها التنافسية؟

ومن المتفق عليه بين الاقتصاديين جميعاً، أن الميزان التجاري يشكل أحد القيود الأساسية على حركة ميزان المدفوعات والاقتصاد المصري ككل، خاصة أن هذا الميزان يعكس الهيكل الإنتاجي للدولة وتطوره، وهو ما يظهر في المعاملات السلعية، وتركيبه السلع الداخلة في حركة التجارة. وتكمن خطورة هذه المسألة في ضوء تدهور نسبة تغطية الصادرات السلعية، للواردات السلعية حيث انخفضت من 43% عام 2013/2014 الى نحو 41%، وهو مؤشر خطير، يجب أن يكون دافعاً لمحاولة إعادة التوازن، بحيث تغطي الواردات السلعية النسبة الأكبر من الصادرات السلعية. فإذا كان من المقبول ألا تغطي قيمة الصادرات، القيمة الكلية للواردات، على اعتبار أن الثانية تشمل واردات استثمارية تستخدم في عمليات التكوين الرأسمالي والتي لا يتحقق عائدها إلا في الأجل الطويل، إلا أنه من غير المقبول ألا تغطي قيمة الواردات الجارية. وهو أمر بالغ الأهمية بحيث يجب العمل على أن تغطي الصادرات السلعية النسبة الأكبر من الواردات السلعية. وتزايد أهمية هذه المسألة في ضوء هيكل الصادرات المصرية، الذي تغلب عليه، حتى الآن، السلع التقليدية التي تستحوذ على 70% من الإجمالي. أن زيادة الصادرات ليست ممكنة في كل الحالات،

فهذا امر يتوقف على مستوى تشغيل عناصر الإنتاج، فإذا كانت هناك طاقات عاطلة في المجتمع فمن الممكن حينئذ زيادة إنتاج السلع التصديرية دون تقييد الاستهلاك المحلي شريطة ان يكون الجهاز الإنتاجي القومي قادراً على ذلك دون زيادة في المدخلات المستوردة.

وعلى الجانب الآخر فإن التحسن الذي طرأ على ميزان المدفوعات ككل، وتحويل العجز المزمن الى فائض يعد إنجازاً مهماً.. ولكن ينبغي عدم الاكتفاء بذلك فحسب، بل ينبغي جعل هذا الوضع قابلاً للاستمرار والاستقرار على المدى البعيد، عن طريق علاج الاختلالات والعوائق الهيكلية، خاصة وان المجتمع المصري لديه من الإمكانيات والمزايا التي تمكنه من تحقيق ذلك، حيث تتمتع القوى العاملة بمزايا الاجور التنافسية التي تتيح للدولة ميزة في الصناعات كثيفة العمل. كما يسمح المناخ في مصر لأرضها الزراعية بالتنوع في المحاصيل، ويتيح لها موقعها المتوسط، من حيث قربها من أوروبا وشمال إفريقيا والشرق الأقصى، سرعة النفاذ إلى الأسواق ويفتح الفرص أمامها لتكون مركزاً للنقل والخدمات الأخرى، وقاعدة تنطلق منها الصادرات الى المجتمع الدولي ككل. اى ان الاقتصاد المصري يحتاج الى سياسة تصديرية تهدف إلى إيجاد الصادرات وليست تنمية الصادرات، وهو ما لم يأت إلا عبر ايجاد الميزة النسبية التي يمكن ان تتمتع بها الصادرات المصرية. وهكذا فإن السياسة الراهنة مازالت تحتاج الى تعديل شديد، إذ انها مازالت قائمة على أساس التوجه الداخلى وتصدير الفائض، مع ما يعنيه ذلك من تأثير الكميات المصدرة بمستويات الاستهلاك المحلية. والاهم من ذلك تدهور أوضاع الإنتاج والإنتاجية بالمجتمع، بحيث لم يعد الجهاز الإنتاجي قادراً على تلبية الطلب (بشقيه المحلى والخارجي) وهو ما يتطلب إعادة تخصيص الموارد المتاحة بالمجتمع بغية جعلها أكثر قدرة على التخصيص في انتاج سلع التجارة الدولية.